



مقدمة
تقرير الأمين العام
عن
أعمال المنظمة

آب / أغسطس ١٩٧٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون
الملحق رقم ١ ألف (A/10001/Add.1)

الأمم المتحدة



مقدمة
تقرير الأمين العام
عن
أعمال المنظمة

آب / أغسطس ١٩٧٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون
الملحق رقم ١ ألف (A/10001/Add.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

تهيئ الذكرى السنوية الثلاثون لتأسيس الأمم المتحدة فرصة فريدة لاستعراض تطور منظمتنا ، وفحص راهن وضعها وطبيعتها ، وتقليب النظر في مستقبلها وامكانياتها . فقد تطورت الأمم المتحدة في السنوات الثلاثين الأولى من نشاطها ، من الرابطة المؤلفة من واحدة وخمسين أمة والوثيقة الصلة بظروف الحرب العالمية الثانية الى المنظمة العالمية التي توشك هذا العام ، بأعضائها الذين يجاوزون المائة والأربعين ، أن تشمل جميع البلدان . وعلى مدى هذه الحقبة تماظمت أنشطة المنظمة على وجه مثير ، مرامي وأبعادا ، تجسيدا لأحوال عصرنا المتغيرة ولمصالح أعضائها وشواغلهم .

لقد كان طبيعيا ، في أعقاب نزاع عالمي ، أن يكون أول ما يهتم به مؤسسو الأمم المتحدة استنباط نظام لصيانة السلم يسنع تكرار سلسلة الاحداث المشؤومة التي أفضت الى الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه التجربة الجريئة ما لبثت أن أحبطتها العداوات الجديدة التي ظهرت فور انتهاء الحرب . وفي الأعوام الثلاثين الماضية جاء تطور عالم ما بعد الحرب - بما فيه من استحداث الأسلحة النووية ، وإقامة الأحلاف العسكرية الإقليمية ، وتسارع خطي انهاء الاستعمار ، والتقدم الرائع الذي شهدته العلوم التطبيقية والتكنولوجيا ، والزيادات الهائلة في السكان ، وظهور مجموعة واسعة من الأمم النامية المستقلة - جاء هذا التطور يخلق بنية جغرافية - سياسية جديدة . وهكذا تغيرت قاعدة القوة ، السياسية والاقتصادية معا ، تغيرا جذريا في العالم بمجموعه على نحو ما كان ليستطاع التنبؤ به في سان فرانسيسكو .

ولعله كان اغراقا في التفاؤل ، حتى في عام ١٩٤٥ ، أن يتوقع المرء امكان انشاء هيكل دولي دقيق محكم ، يستطيع تسوية العلاقات الدولية بين حكومات ذات سيادة ، تسوية نهائية والتصدي الفعال لكل النوازع الى الصراع . فلقد كان على الأمم المتحدة ، بدلا من ذلك ، أن تكافح بأسلوب أكثر ارتجالا من أجل تدبر المواقف الحرجة كلما نجم منها جديد وير لتيسير احداث التغييرات الضرورية في العلاقات بين الدول في العالم المترابط الاجزاء الذي ظهر خلال ربع القرن المنصرم .

والكثير من خيبة الأمل في الأمم المتحدة في أيامها الأولى نشأ ، فيما بين أعضائها الاصليين ، من الدول على الأقل ، عن العجز عن تحقيق نظام الأمن المرسوم في الميثاق ، هذا النظام الذي صيغ ، كما كان من الطبيعي فعلا أن يحدث ، تحت تأثير كوارث الماضي القريب . على أن مبادئ الميثاق وذات وجود المنظمة ، أيا كانت مثالبها العملية ، وفرت ، من جهة أخرى ، مجموعة لا غنى عنها من الأفكار الموحدة ونقطة تماس مركزية في حقبة سريعة التغير . ولقد كشفت المنظمة ، برغم كل ما شهدته السنوات الثلاثون الماضية من تطورات غير متوقعة ، عن مقدرة رائعة على الاضطلاع بمهام جديدة ، وعلى التواءم مع العالم في تغيره ، وعلى التصدي لتحديات جديدة لم تكن في الحسبان بلخل إطار الهيكل المبدئي والتنظيمي الذي رسمه الميثاق . وبدلا من أن تنهار تحت وطأة الشدائد ، نجد أنها تنامت واشتد ساعدها .

ولقد خشي الكثيرون ، في أيام الأمم المتحدة الأولى ، تجاوزها على استقلال البلدان وسيادتها . وأنه لمقياس نستطيع أن نزن به مدى تحول موقف الحكومات والشعوب من التنظيم الدولي ، عبر الأعوام الثلاثين الأخيرة ، أن يكون أحد أكثر وجوه الانفاق لمنظومة الأمم المتحدة ترددا هو أنها لا تزال تنتقل إلى الإرادة الجماعية والانسحاب والأهلية التي تكسبها القدرة على معالجة مشاكل الترابط معالجة فعالة.

وبعد جهود ثلاثين سنة ، لا يزال هناك سؤالان كبيران حول المستقبل بلا جواب : هل يمكن للأمم — ذات السيادة في عالمنا المترابط ، في ظل الظروف الجديدة التي نعيش فيها ، أن تبلغ ما يكفي من اتفاق الرأي وتولد ما يلزم من الإرادة الجماعية لتحويل الفكرة التي كانت أصلا وراء إنشاء الأمم المتحدة ، فكرة جعلها أداة فعالة لصيانة السلم ، إلى واقع حقيقي ودائم ؟ وهل يمكنها أنما قدرة المنظمة على معالجة المشاكل العالمية التي أصبحت الآن تواجه الأمم جميعا والتي لا ريب في أنه لا سهيل إلى معالجتها في عزلة ولا من قبل أمة واحدة أو مجموعة واحدة من الأمم بمفردها ؟ ان مستقبل الأمم المتحدة ، بل مستقبل البشرية ، قد يكون مرهونا بالجواب على هذين السؤالين .

ثانيا

ولا ينبغي لنا ، ونحن نقيم نتائج هذه السنوات الثلاثين ، مع الاعتراف الصريح بما كان فيه من أحوال قصور واخفاق ، أن نهض الخطوات المنجزة حق قدرها . فعلى مر السنوات المشطمة للعزائم تغيرت سمات عمل المنظمة ووجهته ، واختلف المركز الذي يصرف إليه اهتمامه . والتطورات التاريخية المذهلة التي شهدتها عالم ما بعد الحرب لا تزال قريبة منا بشكل يمنع تحليلها بكميل تعقدها تحليلا واضحا ؛ ولكن الأمم المتحدة قد ناضلت ، في اعتقادي ، وإلى مدى لم يحظ بعد بتقدير الجميع ، من أجل اعطاء تلك التطورات شكلا بنيا وتوفير الوسائل التي بها يستطيع تعزيز جوانب التغيير الايجابية إلى حدها الأقصى والهبوط بجوانبه الهدامة إلى حدها الأدنى . وهذا النوع من الجهد الدؤوب المعني بالتفاصيل يصعب ابرازه وهو قلم يحظى بعناوين رئيسية في الصحف ولكن من يستطيع أن ينكر أنه لولا وجود الأمم المتحدة لكنت التغييرات والأزمات التي شهدتها السنوات الثلاثون الماضية أحفل بالآلام إلى غير ما حدود وأقل بكثير قبولا للحلول السلمية ؟

ولعل استعراضا سريعا لهذه التطورات ، على كونها معروفة حق المعرفة ، أن يساعدنا على تكوين فكرة أفضل عن وضعنا الراهن ، وأن يهدينا أيضا إلى النقاط الرئيسية التي يحسن بنا أن نركز عليها في المستقبل . ولقد ذكرت آنفا أمر الاتساع البالغ في عضوية المنظمة ، الذي جاء في جزء كبير منه نتيجة لاستقلال المستعمرات السابقة . ومن المؤكد أن السرعة التي تمت بها عملية إنهاء الاستعمار ، بل حتى الانتظام النسبي الذي اتسمت به ، لم يكونا متوقعين في سان فرانسيسكو ولا ريب في أن المنظمة قد يسرت إلى حد بعيد امر اتمام هذه العملية على الشعوب الساعية إلى الاستقلال وعلى الدول الاستعمارية السابقة سواء بسواء . وأهم من هذا أنها لعبت ، ولا تزال تلعب ، دورا لا غنى عنه في التسويات الصعبة التي ينبغي أحداثها في كل أنواع العلاقات في أعقاب تفسير سياسي كهذا يشمل العالم كله . ولا نزاع في أن تحقيق هذه التسويات سلميا لا يزال — إلى جانب المهمة المركزية ، مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين — أهم التحديات التي تواجه المنظمة .

ثالثا

وفيما يتصل بالوظيفة الرئيسية ، وظيفة الحفاظ على السلم والأمن ، فإن النظام الذي رسم في الميثاق ، لم يثبت ، لأسباب عديدة ، أنه قابل للتطبيق عمليا على نحو كامل . ولذا فقد عمد مجلس الأمن بدلا من ذلك الى استحداث طريقة لاتخاذ القرارات بالتشاور واتفاق الرأي مكنته من التصرف الفعال في مسائل عديدة حرجية عسيرة ، ومن وضع معايير مبدئية لحل مشاكل سياسية بالغة التعقيد .

ولعمالة لهذه المبادئ ، استحدث المجلس عددا من التقنيات الجديدة ، من أمثلتها تقنية صيانة السلم ، وبعثات المساعي الحميدة ، والانتفاع بوظيفة الأمين العام على صور متنوعة . على أننا في حقبة لم يعد فرض السلام والتسويات فيها امرا عمليا ، بل أصبح أطراف النزاع أنفسهم هم العامل الأول في تحقيق التسويات ، وينبغي لهم أن يكونوا كذلك . وفي وسع المجلس والأمين العام أن يساعد بطرق مختلفة ، ولكن جهودهما تذهب سدى اذا لم يتوفر لدى الأطراف العزم والتصميم على التقدم . وهناك عامل أساسي في مجال تسوية المنازعات يغلب أن لا يعار الاهتمام الذي يستحقه ، وهو أن من المؤلف أن يضطدم أطراف النزاع أنفسهم ، في جهودهم للوصول الى حلول لمشاكلهم ، بمشاكل كبرى على صعيد السياسة الداخلية .

والمجلس ، وان كان من النادر أن يتصرف بالطريقة الحاسمة التي نص عليها الميثاق ، قد كيف نفسه مع واقع العصر فجعل من ذاته منبرا يمكن لأبلغ الخلافات والمنازعات خطرا وحدة أن تناقش فيه علنا ، ومجالا يمكن أن يكسب فيه الوقت وتتاح فيه الفرصة لسلوك طريق التوفيق . وهذه ، فسي عصرنا النووي وظيفة لا مندوحة عنها . فقد لا يكون في وسع المجلس دائما أن يحل المشاكل ، ولكن ، حين تكون المشاكل بحكم طبيعتها ذاتها عضية على الحل الفوري ، يكون من المؤكد أن أفضل السبل بعده هو طريق تهدئة المشاعر والتسوية واحتواء النزاع الفعلي . وأعتقد أن الواقعية التي يتسم بها عمل مجلس الأمن في هذا المضمار لم تنل بعد التقدير الكافي لدى عامة الجمهور .

ومن المؤسف أن الخلافات الدولية الجديدة لا تخضع ، في أغلب الأحوال ، للحكمة وقواعد السلوك المستقرة . ومجلس الأمن يستحق كل الثناء لانه ، ادراكا منه لهذه الحقيقة ، قد تابع في اصرار جهوده لتلطيف آثار مثل هذه الخلافات وهو في الوقت ذاته يبحث دون كلل عن حلول عادلة ودائمة .

ولقد نشب منذ عام ١٩٤٥ كثير من المنازعات المحلية دون أن تفضي أية منها الى حروب عالمية . وأعتقد أن كثيرا من الفضل في عدم تصاعد هذه المنازعات يعود الى وجود الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، كمكان للاستئناف ، وإلى الجهود المتواصلة التي يبذلها الأعضاء ايفاء لواجباتهم المرهقة . فلا ينبغي لنا أن نستخف بما تم تحقيقه ، ولا أن ننساق الى مغريات جعل الأمم المتحدة كبش فداء بسبب عسر بعض المشكلات أو مصاعب السياسة الدولية .

رابعاً

والى جانب الجهود المباشرة التي تبذلها الأمم المتحدة لصيانة السلم في حالات النزاع المحددة ، ما انفكت المنظمة تحاول علاج مشاكل النظام الدولي التي تشكل خلفية تلك المنازعات . فمنذ الهدوء كان نزع السلاح بكل تشعباته هدفاً رئيسياً من أهداف الأمم المتحدة لعله يمثل ، من حيث الجهد ، أكثر وجوه نشاطها استمراراً . ولئن لم يتحقق بعد أى فتح جديد حاسم في هذا المضمار فما ذلك الا دليلاً على ما لا تزال أزمة الثقة بين الدول تهتعثه من أخطار بالغلة على مجتمعنا العالمي . وانه لا خفاق للمجتمع الدولي جد خطير أن نعيش الآن في ظل أشد الأسلحة التي عرفها الانسان هدماً واعماً فتكاً ، وهو لا يزال يمثل مشكلة رئيسية ملحة في جدول أعمال الأمم المتحدة . وسأعود الى حديث هذه المسألة مرة أخرى في هذه المقدمة .

خامساً

ان هدف تحقيق العدالة الاجتماعية واتاحة الفرص بالقسطاس لجميع الشعوب يفرض مهمة هي من الضخامة بحيث يهزل أمامها أى تقدم في سبيل انجازها . ولقد كرس لهذا الهدف القسم الأعظم من موارد الأمم المتحدة ، بشرية ومالية . والعمل الرائد الذى تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يشهد على فعاليتها بوصفها أداة للتحويل السلمي والأخذ بنهج شامل في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للعالم في مجموعه .

وما حدث في ربع القرن الأخير من فتوحات علمية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل ومن تقدم من هذه في العديد العديد من مجالات الرفاه البشرى لم يؤد الا الى اشتداد اهتمام المنظمة بالفجوة بين الأغنياء والفقراء وباتساع والحاح المشاكل المترابطة التي تقتضي المواجهة : مشاكل الفقر ، والغذاء ، والسكان ، ومركز المرأة ، والطاقة ، والموارد الطبيعية ، والتصنيع ، والبيئة ، وتحسين النظامين التجاري والنقدي . وقد أسهمت الأمم المتحدة بنصيب رئيسي في تحديد هذه المشاكل الأساسية ، وفي الدعوة الى الاعتراف بوجودها على الصعيدين العالمي والقومي ، وفي محاولة اقامة اطار العمل اللازم لمجابهتها بحملة جماعية .

وقد عقدت في السنوات القليلة الأخيرة سلسلة من المؤتمرات العالمية حول عدد من هذه المشاكل حاولت أن تظهر بشكل أجلى طبيعة العلاقات المتبادلة بين المشاكل التي تقتضي المواجهة وأن تحدد ما يتطلبه الأمر من تدابير ضرورية قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، وأن تضع خطط العمل اللازمة لوضع هذه التدابير موضع التنفيذ . كما أن الجمعية العامة حاولت ، باعتمادها الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك باعتمادها ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، أن توفر اطاراً للتعاون المتعدد الأطراف قائماً على مبادئ عامة من الانصاف والعدل . ومع وجوب اقرارنا بضخامة المصاعب التي تعترض النجاح في بلوغ هذا الهدف ، ينهني لنا أيضاً أن نعترف بشرعية العملية التي أدت بمجتمع الأمم الى موقع يستطاع فيه ، لأول مرة في التاريخ ، حتى مجرد التفكير في مثل هذه الأهداف الشاملة العقلانية . وسيكون المستقبل

مرهونا بمدى قدرة الدول الأعضاء على التوفيق بين خلافاتها الباقية والاتفاق على المجهود الجماعي الضروري .

سادسا

وقبل الانتقال الى السنة الحالية ، أود أن أعلق في ايجاز على الطريقة التي ينظر بها الجمهور الى جهود المنظمة . ان مواقف الجمهور ، بالطبع ، تختلف كثيرا في أصقاع العالم المختلفة ، وتتغير تبعاً لشواغل الأمم المتحدة الرئيسية في أى حين يعينه . وانا لا أعتقد أنه يحسن بنا أن نوغل في وهن العزيمة ازاء ما يهدر من انتقادات شديدة لاعمال الأمم المتحدة أو حتى من مشاعر عداوية أحيانا تجاه تلك الأعمال في هذه أو تلك من مجموعات البلدان . ولكن علينا مع ذلك أن نبذل جهودا جديدة لكسب المزيد من تفهم الجماهير لما يضطلع به هنا من جهد متواصل لمعالجة مجموعة هائلة من المشاكل البشرية .

وعلىنا ، ونحن نفعل ذلك ، أن نكون على بينة من أن كثيرا من الناس ، حين يشهدون مداولات اجتماعاتنا ، يساورهم شعور باللاواقعية ، حتى ولو لم يكن لهذا الشعور مبرر . ومن اليسير الآن كما كان عليه الأمر دائما أن يستخف المرء بالسياسة وبالديبلوماسية وبالحيات العامة عموما ؛ وعجائب وسائل الاتصال الحديثة تجعل هذا الاستخفاف أحيانا أيسر حتى من ذي قبل . وهناك نزوع شائع نحو البرم بالحيات العامة ؛ اما تجاه الحياة الدولية ، حيث يزيد بن عسر الجهد المبذول لحل المشاكل تعدد آراء الاعضاء ومصالحهم ، فان هذا البرم يتعاضم لدى الجمهور بقدر ما يتعاضم ذلك العسر .

ان هذه مشكلة حيوية وخطيرة ؛ ان كيف لنا ، دون قدر كبير من دعم الجمهور وتفهمه ، يكون له بدوره تأثيره على السياسات القومية ، أن نأمل في تحقيق المثل السامية والمخططات المبدعة التي توضع للمستقبل وتطرح عاما بعد عام في الأمم المتحدة ؟ ان الناس عامة لا يزالون حذرين لا يفهمون الفهم الكافي طبيعة ومصاعب العلاقات الدولية والتعاون الدولي ، أو هم لا يفهمونها على الاطلاق . وسنظل ، ما دام هناك نزوع عام نحو النظر الى جهود التعاون الدولي في غير مبالاة ونحو اعتبار نواحي فشلها وقصورها شيئا منفصلا عن الحياة العادية ، نفتقر الى الدعم والقوة اللازمين للنجاح في علاج المشاكل الكثيرة المتصلة بمستقبل بقاء الانسان والمدرجة الآن في جدول أعمالنا . ان حقائق الترابط بين أجزاء العالم لا تزال حتى الآن غير مفهومة على نطاق واسع . ومن الجوهرى لعملنا هنا أن نبذل قصارانا لجعلها مفهومة .

لقد تلاقت في الأمم المتحدة ، على مدى الأعوام الثلاثين الماضية ، سلسلة من التغييرات الثورية تؤثر في الانسانية كلها : ثورة تكنولوجية ، وتقدم استثنائي في تقنيات الاعلام والاتصال ، وتغير هائل في بنية العالم السياسية . الاقتصادية ، وتوق لا هب الى العدالة الاجتماعية غير بالفعل حياة الناس في دول كثيرة وهو الآن يرتفع الى مستوى العالم كله . ولم تبلغ الحاجة الى احداث تغيير منتظم سلمي من الحظم قط ما بلغته اليوم . وما تفعله الأمم المتحدة هو محاولة لا سابق لها لتحقيق التغيير السلمي على مقياس هائل الضخامة من خلال التداول والتعاون . ولعل مجرد محاولة المنظمة مثل هذه المهمة الضخمة بعد ثلاثين سنة من وجودها أفضل شهادة على حيويتها وضرورتها . ونحن في حاجة الى كسب المزيد من تفهم الجمهور ودعمه اذا أردنا أن يكون لهذا الجهد أى حظ من النجاح .

سابعاً

شهد العام الماضي عددا من الاحداث الهامة في ميدان السلم والأمن الدوليين . فقد جاء انتهاء الحرب في الهند الصينية ، التي استمرت جيلا بطوله ، يحمل فترة من الهدوء النسبي ، وان كان التوتر والنزاع مستمرين في مناطق أخرى . وهذه الفترة هي أيضا فترة لا عادة تقييم السياسات واعادة النظر فيها من جميع الأطراف . وانني لآمل أن تستخدم فترة اعادة التقييم هذه ، لا لمجرد اعادة النظر في السياسات القومية ، بل أيضا في اماكن اعادة الحيوية ، بصورة تتلاءم مع حقائق عصرنا ، الى مفهوم الأمن الجماعي والمسؤولية الجماعية عن حفظ السلم من خلال الأمم المتحدة .

اننا جميعا على بينة من أن لمنظمتنا في حفظ السلم والأمن تاريخا غير متكافئ . فهي قد حققت في الماضي نجاحا نسبيا في بعض الحالات ، بينما كانت في حالات أخرى غير فاعلة ، وأحيانا غير ذات دور على الاطلاق . وفي ضوء الأسلحة الهائلة والمؤسسات العسكرية الموجودة في الوقت الحاضر ، ربما يمكن القول بأن العالم كان محظوظا في الأعوام الثلاثين الماضية لأنه نجح ما هو شر . الا أنه لا يجوز السماح لمثل هذه الحال القلقة المحفوفة بالأخطار أن تستمر اذا أردنا أن نضمن مستقبلا يستطيع احتماله على أى وجه . فليس هناك أدنى شك في أنه يجب علينا أن ننمي مقدرة الأمم المتحدة وقوتها في هذا المجال الأكثر حيوية من مجالات النشاطات الدولي . فاننا فشلنا

هنا فكل جهودنا الأخرى ستكون بلا معنى . أما اذا استطعنا أن نجد منفذا الى سبيل لصيانة السلام أكثر فعالية وأكثر جدارة بالثقة ، فاننا سنكون قد بدأنا في انجاز الهدف الأسمى الذي أصاب مؤسسو عصبة الأمم ومؤسسو الأمم المتحدة على السواء ان وضعوه نصب أعينهم . واذا فشلنا فاننا سنظل نعيش وقد خيم علينا شبح حرب عالمية ثالثة يدور القتال فيها بأسلحة الدمار الشامل ، دون أن يكون هناك ضمان يركن اليه بأن الكارثة لن تحيق بنا في أى وقت .

ويبدو لي أن علينا أن نركز بصفة خاصة على أربعة جوانب لهذه المشكلة الأساسية . فلن يكون في وسعنا ، الا اذا حققنا تقدما فيها كلها ، أن نرتفع بدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين الى مستوى جديد يستطاع منه زيادتها قوة وثقة بنفسها . والجوانب الأربعة التي في تفكيرى هي : نزع السلاح ، واحترام مقررات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ، وتطوير تقنيات صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، والتوسع في تطوير مقدراتها على احلال السلم .

ثامنا

كان نزع السلاح وتنظيم التسليح من الأهداف الأصلية للأمم المتحدة ، تماما كما كانا من قبل من المشاغل الهامة لعصبة الأمم . فمن المسلم به منذ زمن طويل أنه لا يمكن أن يتوقع أن يمارس مجتمع قومي ما مهامه على أساس من القانون ، الذى تنفذه قوة شرطة متواضعة ، اذا ما استمرت جيوش كبيرة خاصة في البقاء في أراضيه بكامل قوتها . وليس هناك سبب يجعلنا نفترض أن هذا الدرس لا ينطبق أيضا على مجتمع الأمم . وهكذا فان من الواضح أن منظمة دولية أريد من انشائها أن تعمل عن طريق احترام مقرراتها ، وعلى أساس مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، لن تكون في وضع يسمح لها بالقيام بمسؤوليتها في صون السلم بطريقة فعالة موثوق بها مالم تكن هناك درجة كبرى من نزع السلاح في العالم . ولهذا فان السبب البعيد المدى لضرورة نزع السلاح هو أن منظمنا ، بدونه ، لن تتمكن من القيام حقا بدورها الرئيسي ، هذا الدور الذى يعد في الظروف الحالية حيويا لبقاء الحياة المنظمة على كوكبنا .

أما الأسباب القصيرة المدى لنزع السلاح فانها أكثر الحاحا . ففي خلال ٣٠ عاما مضت من خروج الأمم المتحدة - والعصر النووي - الى الوجود ، وبالرغم من عدد من الاتفاقات الهامة للحد من التسليح ومراقبته ، لم يثبت أن من الممكن وقف سباق التسليح أو الحد منه سواء بالنسبة للأسلحة النووية أو التقليدية . فخطر انتشار الأسلحة النووية لم يستمر فحسب بل ازداد ؛ والتجارب النووية مستمرة ؛ والأسلحة تزداد تطورا وفتكا ؛ وسباق الأسلحة التكنولوجية يواصل انذارنا بتطورات جديدة وأكثر فظاعة .

وفي عالم يزداد انشغالا بمشكلات العدالة الاجتماعية ، والجوع ، والفقر ، والانهيار ، واقتسام الموارد بالقسطاس ، تقترب النفقات العالمية على التسليح من ٣٠٠ . ٠٠٠ مليون دولار سنويا . ولم يحدث قط من قبل أن شهد العالم في وقت السلم مثل هذا الفيض من أسلحة الحرب ؛ فالיום يباع من الأسلحة ، في سوق الأسلحة الدولية ، ما قيمته حوالي ٢٠ . ٠٠٠ مليون دولار كل عام .

وقد أضيفت الآن إلى الأخطار الملازمة لترسانات الأسلحة النووية والتقليدية الهائلة لدى الدول الكبرى مؤسسات عسكرية متنامية ومتنافسة في بعض من أكثر المناطق حساسية في العالم ، مشكلة بذلك سلسلة من المفجرات القابلة لاثارة مجابهة عسكرية كبرى جديدة ، يضيف إليها إمكان انتشار الأسلحة النووية بعدا جديدا يبعث المهلع في النفوس .

ان هذه الأسباب هي التي دفعتني ، في مناسبة الذكرى الثلاثين لتوقيع الميثاق ، الى أن أوجه نداء عاجلا الى كل الأمم ، كبيرها وصغيرها ، أدعوها فيه الى ممارسة ضبط النفس كل من جانبها هي والى السعي في الوقت نفسه الى توسيع مدى جهودها والمضي بها حثيثا نحو التفاوض على اتفاقات فعالة حقا لمراقبة التسلح ونزع السلاح . وأعتقد أن من الضروري أقصى الضرورة ، ولصالح رفاهية البشرية بل بقائها أن تنتظر الجمعية العامة نفسها في هذه الذكرى السنوية الثلاثين فـي أمر اجراء مراجعة أساسية لدور الأمم المتحدة في نزع السلاح .

والحقيقة هي أنه في الوقت الذي يستمر فيه ، دون هوادة ، استحداث أسلحة جديدة نووية وتقليدية ، فان مفاوضات نزع السلاح داخل اطار الأمم المتحدة لم تؤد في الأعوام الأخيرة الى أى اتفاق جديد هام على نزع السلاح . كذلك فان مفاوضات نزع السلاح خارج الأمم المتحدة تمضي ببطء شديد اذا ما قورنت بالحالة الخطيرة التي أشرت اليها آنفا .

لقد أظهر المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، الذي انعقد في جنيف في شهر أيار/مايو من هذا العام ، الصعوبات التي تعترض سبيل التوفيق بين سياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها . وانه لما يبعث على الارتياح أن دولا جديدة قد أصبحت أطرافا في المعاهدة ، مما رفع المجموع الى أكثر من ٩٠ . وبالرغم من أن الجميع اتفقوا على فائدة وأهمية منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، فان المؤتمر قد برهن على استمرار وجود الاختلافات الأساسية في الآراء فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة .

ولا يسع المرء الا أن يخلص الى أن الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح دون المستوى الكافي بكثير . فما الذي يمكن فعله ، عاليا وواقعا ، لتعزيز دور الأمم المتحدة بطريقة يمكن أن تحقق التقدم الضروري ؟ بوسعنا أن نلتصم اجابات لهذا السؤال في عدة ميادين رئيسية للنشاط . ان عمل الأمم المتحدة يجب أن يقوم على أساس معلومات دقيقة وواقعية ينبغي أن توفر بشكل مناسب للدول الأعضاء وللجمهور .

ان أى استعراض أساسي لنزع السلاح يجب أن يتناول أيضا مشكلة تحديد أفضل السبل لمناقشة نزع السلاح بحيث تكون هذه المناقشة شاملة .

وهناك مشكلة هامة أخرى تتصل بهيكل جهاز التفاوض في الأمم المتحدة واجراءاته . وهناك أيضا حاجة لدراسة العلاقة وتوزيع المهام بين الهيئات المركزية والاقليمية المختلفة في ميدان نزع السلاح ولتحديد هما بطريقة أكثر وضوحا .

وخلال السنوات القليلة الماضية كان هناك اهتمام متزايد بمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية والأهمية التي علق عليها بوصفها تدابير للحد من سباق التسلح النووي . والمعاهدات

المتعلقة بالمنطقة القطبية الجنوبية والفضاء الخارجي وقاع البحار قد أقامت ، على نحو ما ، مناطق خالية من الأسلحة النووية في هذه البيئات غير المأهولة . أما معاهدة تلاتيلوكو التي أقامت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية - هي المنطقة الوحيدة التي أقيمت في جزء مأهول من الأرض - فانها مازالت تجتذب عددا متزايدا من المنضمين ، كما أن الزعماء في مناطق أخرى قد أعلنوا عن اهتمامهم بوضع ترتيبات مماثلة .

وفي فترة انتشرت فيها المعرفة بالتكنولوجيا النووية وأخذت كميات ضخمة من المواد القابلة للانحطاط تصبح في متناول اليد ، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تكفل أفضل واسم - وسيلة تستطيع بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بمبادرة وبجهود منها هي نفسها ، أن تضمن خلو أقاليمها كليا من الأسلحة النووية وأن تعزز أمنها المتبادل . كما أنها تكفل أيضا أساسا منطقيا لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية داخل المنطقة بتسهيل إنشاء مراكز اقليميه - أو دولية لدورة الوقود مع ما تستتبعه من المزايا الاقتصادية ومزايا الأمن المادي التي تنجم عن استخراج اليورانيوم وتصنيع الوقود النووي وإعادة معالجة البلوتونيوم ومعالجة المخلفات النووية . وفوق هذا كله فانها تكفل وسائل للحصول على ضمانات أمن من الدول النووية بعدم القيام على الإطلاق باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول الأعضاء في المنطقة .

إن إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية لن تنافس بأى حال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تتعارض معها ، بل هي في الواقع تستطيع أن تهيئ وسيلة لتوسيع وتعزيز أهداف تلك المعاهدة ، وهكذا تساعد على تقوية وتعزيز النظام الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية .

إنني لأحث البلدان المهمة بالأمر في المناطق المختلفة على التشاور فيما بينها بقصد إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية في مناطقها . وفي الوقت نفسه فأنني آمل أن تنظر الدول النووية في اتخاذ التدابير اللازمة من جانبها لتسهيل وتشجيع نجاح هذه المناطق .

وأخيرا فإن من الواضح أن الأمر في حالة نزع السلاح كما هو عليه بالنسبة للكثير من جوانب نشاط الأمم المتحدة الأخرى يقتضي مواصلة متابعة الاتفاقات القائمة . إن دخول معاهدة ما فسي حيز النفاذ هو بداية الجهد الفعال لا نهايته . والآلية اللازمة لذلك ، والتي تشمل التشبيكات والمراقبة والتنسيق ، ضرورية للتحقق من أن الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح تستجيب بالفعل للحقائق المتغيرة التي ولدها التقدم العلمي والتكنولوجي .

إنني آمل أن توجه الدول الأعضاء ، مع احساس بالحجلة ، اهتماما جديدا الى مشكلة قديمة لم يسبق لها على الإطلاق أن كشفت عن نفسها بمثل هذه الصورة المندرة بالشر التي تبدو عليها اليوم .

تاسعا

ولعل تعزيز دور المنظمة في الحفاظ على السلم والأمن بضمن احترام الجميع لمقررات أجهزتها الرئيسية أصعب المهام جميعا . ومع ذلك فإن احترام مقررات الأجهزة الرئيسية ، وخاصة قرارات مجلس الأمن ، كما قلت في مقدمة تقرير العام الماضي ، هو قوام حياة نظام السلم والأمن الدوليين كما تصوره الميثاق . كما أن التقيد الصارم بأحكام الميثاق في عمل المنظمة لا يقل في أهميته عن هذا الاحترام . ذلك أن بناء نظام دولي عملي يقتضي حتما وضع بعض القيود على السيادة القومية ، وقد قبلت مثل هذه القيود في بعض المبادئ . بيد أن من الصحيح أيضا أن السنـوات الثلاثين الماضية شهدت حالات عودة قوية لتأكيد القومية في كل أجزاء العالم تقريبا . فضلا عن ذلك فإن الحكومات في فترات الأزمات تميل إلى التقيد بالا اعتبارات الداخلية أكثر من تقيدها بالا اعتبارات الدولية .

وفي اعتقادي أنه يجب علينا ، ونحن نسلم بوجود هذه القيود التي تحد في الواقع من عمل الأمم المتحدة ، أن نستمر في تطوير عملية التشاور والدبلوماسية الهادئة ، التي يمكن عن طريقها التوصل إلى مقررات بناءة ومقبولة حتى في أخرج الحالات . اننا لا نستطيع أن نتوقع حلولاً تبلغ حد الكمال أو صفات سحرية للتخلص من المشكلات التاريخية أو إيجاد عصر جديد من السلم العالمي في مثل لمح البصر . اننا ملزمون بأن نسلـك الطريق الطويل الشاق ، الطريق الذي يـُخلب أن يساء فهمه ، طريق فعل المستطاع لمنع النزاع أو احتوائه . وعلينا في الوقت نفسه أن نحاول ونحن سائرون في هذا الطريق أن نكوّن مجموعة من السوابق والممارسات تصبح في نهاية الأمر نظاما مقبولا من الجميع للحفاظ على السلم .

عاشرا

وبرغم أن عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم وإمكاناتها في المستقبل أوليت كثيرا من الفكر والجهد ؛ فإن تطبيق تقنيات صيانة السلم على نحو أوسع وتطويرها بصورة منهجية سيستوفان على توفر قبول أعم بالأمم المتحدة كأداة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

لقد أثبتت عمليات صيانة السلم حتى الآن أنها مفيدة للغاية في بعض أحوال التنازع . فهي على سبيل المثال ، جزء لا يستغنى عنه من عملية الحفاظ على الهدوء والبحث عن تسوية في الشرق الأوسط وقبرص . بيد أنه يجب ألا يغرب عن البال أن صيانة السلم من قبل الأمم المتحدة لا تزال وسيلة خاصة عارضة ، لا يمكن استخدامها إلا إذا قبلها جميع أطراف النزاع . فهي ليست بأى معنى من المعاني وسيلة للالزام بتنفيذ مقررات مجلس الأمن أو لفرضها ، ولا تستطيع قوات صيانة السلم أن تدخل في مـيارات قوة عسكرية . صحيح أن هذه القيود لا تقلل بأى وجه من الوجوه من شأن مـا لعمليات صيانة السلم من فائدة بالغة ، ولكنها تضع تحديدا صارما للحالات التي يمكن فيها استخدام صيانة السلم . كما قد يكون من شأنها ، في الأوقات الحرجة ، أن تخلق لدى الجمهور قدرا كبيرا من خيبة الأمل أساسه الخطأ في فهم طبيعة عمليات صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة .

وفي الظروف الراهنة يبدو من غير المحتمل أن تطبق في المستقبل المنظور الجوانب العسكرية من مفهوم اتخاذ التدابير الوقائية لإحلال السلم وفرض التسويات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن صيانة السلم ، في سياق جهود جديدة لتعزيز مجمل قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم ، وسيلة تقنية هامة يجب تطويرها بعناية وبتوسيع نطاق اتفاق الآراء باستمرار .

وهناك أيضا آثار عملية تنشأ عن كون عمليات حفظ السلم بطبيعتها عارضة ومرجلة . فهذه العمليات تهيأ عادة خلال مهلة قصيرة جدا لمواجهة لأزمة . وهي مرهونة بتوافر الوحدات العسكرية القومية المناسبة بصورة فورية ؛ وحتى الآن لم يحدث أن قصرت الحكومات عن الاستجابة ساعة الحاجة . ونظرا لعدم وجود مؤسسات دائمة لصيانة السلم فإن سوقيات هذه العمليات وإدارتها تواجه صعوبة خاصة ، ولا سيما في المراحل الأولى . كما أن أمر توفير الدعم المالي الكافي لها ، ولا سيما عند ما تستمر لعدة سنوات ، يمكن أيضا أن يصبح مشكلة خطيرة ، إذا لم يتوفر لها الحل فإنها تلقي على عاتق الحكومات التي تقدم الوحدات عنها زائدا عن الحد .

ومبدأ التمثيل الجغرافي الواسع مهم لتوازن عمليات صيانة السلم ، ونحن في هذا المجال قد حققنا بعض التقدم في السنوات الأخيرة . على أن التجربة تظهر أن الحصول على وحدات مناسبة من جميع المناطق الجغرافية يصبح أصعب وأصعب مع تمديد وجود العملية ، وأنه ليس من السهل دائما تحقيق التوازن الجغرافي المرغوب .

إن هذه المشاكل ، وهي تنشأ بالدرجة الأولى مما تتسم به صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة من ارتجال ، توازن بما يعادلها أو يزيد من الدعم والاهتمام من قبل مجلس الأمن وكثير من الدول الأعضاء . وإنني لأمل في أن نتمكن ، مع تطور أسلوب صيانة السلم وسياقها ، من تحسين الدعم العملي لهذه العمليات بصورة مطردة .

حادى عشر

ولا تستطيع عمليات صيانة السلم بحد ذاتها أن توفر الحلول للمشاكل السياسية ، وإن كانت تستطيع أن تكون عوناً كبيراً جداً في خلق أحوال الهدوء اللازمة بشكل جوهري للبحث عن تسوية دائمة . ومن أجل الاحتفاظ بما لهذه العمليات من أثر نافع ، يتحتم أن يرافقها جهد متواصل لحل الأسباب الأساسية للنزاع . ولقد طبق هذا الدرس على مشكلتي الشرق الأوسط وقبرص معا حيث أقيمت صلة وثيقة بين جهود صيانة السلم وجهود إحلال السلم .

ولدى السعي للتوصل إلى حلول لمشاكل تهدد الأمن والسلم الدوليين ، لا يجوز أن يكون هنالك مجال لليأس مهما عظمت المشطحات ؛ وإزاء ما يوجد من امكانيات أخرى ، لا عذر لترك النضال في هذا السبيل . وما ينبغي الاعتراف به كواقع لا مناص منه هو أن بعض المشاكل هي من عمق الجذور بحيث لا يمكن حلها بالمفاوضات في فترة قصيرة . والخطر الذي يبرز حينئذ هو أن يدفع شعور خيبة الأمل المتزايد إلى محاولات لحسم هذه المشاكل بالعنف . ففي مثل هذه الأحوال توفر عملية التفاوض ومختلف تسهيلات الأمم المتحدة صعيداً وسطاً : فهي لا تدع المشاكل تنسى وتبقى في الوقت ذاته على الجهد الدولي لحلها .

ونحن ، في جميع الجهود التي نهذلها للحفاظ على السلم ، انما نعالج المشاكل الملحة وفي الوقت ذاته نحاول ، بالسابقة والممارسة ، أن نهني ، وفقا لأحكام الميثاق ، نظاما دوليا أكثر أمنا ، ونظاما للمستقبل أكثر فعالية . ومع أن التحديات اليومية هي في العادة أكثر من كافية لشغل طاقاتنا ، فلا يجوز أن يغيب عن نظرنا أبدا مجمل أبعاد وخطوط بنيان السلم والتعاون الدوليين الذي نكافح من أجل تشييده .

ثاني عشر

وأجد نفسي مضطرا الى ذكر حالتين معينتين لقيام الأمم المتحدة بدور مركزي في عملية حفظ السلم واحلال السلم ، هما الشرق الأوسط وقبرص . فلقد نوقشت كلتا هاتين المشكلتين في الأمم المتحدة مناقشة مستفيضة خلال العام وكانتا مادة لتقارير مفصلة . وبالإضافة الى جهود الأمم المتحدة بذل عدد من الحكومات والزعماء محاولات ناشطة لمساعدة الأطراف المعنيين مباشرة في احراز تقدم نحو حل لمشاكلهم .

في الشرق الأوسط ، بالرغم من أنه تم اتخاذ بعض الخطوات الأولية القيّمة الى الأمام ، واجهت عملية التفاوض صعوبات كبيرة في التوصل الى مرحلة يمكن فيها معالجة المشاكل الأساسية لتسوية عادلة ودائمة معالجة فعالة . وأنا مقتنع ، نتيجة لاتصالاتي المتكررة بجميع الأطراف المعنيين ، بأنهم جميعا يرغبون في السلم ، ولكن بطء التقدم نحو التسوية لابد أن يخلق اخفاقات عميقة وخطارا جسيمة تهدد بتجدد الصراع . واني لأرجو ، برغم هذه الاخفاقات ، أن لا يتخذ على أى مستوى وعلى أى جانب أى عمل ذي طبيعة تهورية قد يعرض للخطر عملية التفاوض أو قدرة الأمم المتحدة على النفع في مساعدة جميع الأطراف على ايجاد سلم عادل ودائم في المنطقة .

ان لعمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة دورا جوهريا ، سواء في المحافظة على الهدوء في المنطقة أو في خلق جو من شأنه أن يؤدي الى مفاوضات مشرة . غير أن فعالية هذه العمليات في المستقبل يمكن بسهولة أن توضع موضع تشكيك لدى الفشل في الابقاء على زخم المفاوضات . وحين لا يحرز تقدم ما ، يتزايد خطر تعاضم الضغوط الداعية الى اتخاذ اجراءات أكثر جذرية ، وان ذلك تضييع مرة أخرى فرصة تحقيق تسوية .

ونحن في الأشهر المقبلة سنواجه أزمات جديدة مالم يستطع ، عن طريق الارادة وروح التساهل بين الأطراف المعنيين ، ايصال المناقشات الجارية الآن الى خاتمة ناجحة ، وخاتمة ناجحة تفتح الطريق لخطوات أخرى الى الامام نحو تسوية شاملة تتضمن حلا مرضيا للقضية الفلسطينية . وبمهمني أعقق الهم أن لا تصبح هذه المنطقة الحيوية من العالم مرة أخرى مسرحا للحرب ، بما لذلك من عواقب واسعة النطاق لا يمكن التكهّن بها ، وأن تتمكن الأمم المتحدة من أن تواصل ، بفعالية متزايدة ، الدور الهناء الذي تقوم به في الشرق الأوسط منذ وقت طويل .

وفي قبرص أيضا توجد حاجة ملحة الى التقدم نحو تسوية متفق عليها . وهنا أيضا تلعب قوة صيانة السلم دورا لا غنى عنه في المحافظة على الهدوء وفي اداء مجموعة من المهام ذات الطابع الانساني بينما يستمر البحث عن تسوية للوضع .

ففي أيلول / سبتمبر الماضي ، بعد العمليات العدائية مباشرة ، اجتمع زعماء الطائفتين الموجودتين في قبرص تحت رعايتي لمناقشة بعض المسائل الملحة ذات الطابع الانساني ، ومنذئذ وهم يجتمعون بصورة منتظمة . وفي آذار / مارس من هذا العام ، طلب اليّ مجلس الأمن أن أقوم من جديد بمهمة بذل المساعي الحميدة وأن استأنف المفاوضات تحت رعايتي على أساس ما يتعلق بالأمر من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

بعد ثلاث جولات من المحادثات مع زعماء الطائفتين في فيينا ، تحقق بعض التقدم المحدود نحو هدف ايجاد أساس متفق عليه يسمح لأبناء الشعب القبرصي بأن يعيشوا معا في سلام . ولا مجال للشك في صعوبات وتعقيدات المشكلة القبرصية ، ولا في صدق رغبة زعماء الطائفتين في حلها وضمن مستقبل سلمي لشعب قبرص . وآمل بأن نتمكن في الجولة التالية من المحادثات ، التي ستعقد في أيلول / سبتمبر ، من تحقيق تقدم ملموس نحو ايجاد حل ونحو تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان خطوة ايجابية كهذه لذات أهمية قصوى ، لا لشعب قبرص فحسب ولكن لسلم واستقرار المنطقة ككل .

ثالث عشر

حدث خلال السنة الماضية عدد من التطورات السارة في عملية انهاء الاستعمار في افريقيا . فباستثناء أنغولا ، حققت جميع الاقاليم المستعمرة البرتغالية السابقة الاستقلال بنقل السلطة نقلا نظاميا وسلميا وفقا للاتفاقات التي تم التوصل اليها بين حركات التحرير القومي المعنية وحكومة البرتغال . فموزامبيق ، التي شهدت صراعا طويلا ومريرا ، نالت استقلالها في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ ؛ ونالت جزر الرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي استقلالهما في ٢ و ١٢ تموز / يولييه على الترتيب .

ومن سوء الحظ ، لم تكن عملية الانتقال الى الاستقلال في أنغولا سلمية ، بل أفسدها الشقاق الداخلي واراقة الدماء . فالاتفاقات التي أبرمت في " الفور " بين الحكومة البرتغالية وحركات التحرير الثلاث أبططتها سلسلة من الاصطدامات العنيفة وقعت فيها اصابات كثيرة وتشرد آلاف من الناس وضاعت أو دمرت ممتلكات كثيرة .

ولقد تابعت التطورات في أنغولا بقلق عميق ، لا لأسباب انسانية فحسب بل أيضا لما قد يكون لها من آثار على السلم والأمن الدوليين . فاتخذت تدابير تضمن لي الحفاظ على اطلاع تام قدر الامكان على الوضع ، وأتيحت لي فرصة مناقشة الوضع منذ وقت قريب جدا مع الزعماء الافريقيين خلال فترات وجودي في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في كمبالا . وبناء على طلب السلطات الانغولية ، رتبت الأمم المتحدة عمليات نقل جوى للمؤن الغذائية التي تمس الحاجة اليها للتخفيف من آلام السكان . واني لآمل في أن يصغي الزعماء الانغوليون للنداءات الملحة الكثيرة التي وجهت اليهم ، فلا يذهب نضالهم الطويل من أجل الاستقلال سدى .

ومن المناطق الأخرى التي أثارت قلقا عميقا في الأشهر الأخيرة منطقة الصحراء الغربية ، حيث أدت حالة التوتر ، في داخل الاقليم وعلى حدوده معا ، الى عدد من المصادمات المسلحة

وخلال شهر حزيران / يونيه ، قمت بزيارة اسبانيا والجزائر والمغرب وموريتانيا وناقشت تلك المسألة مع زعماء هذه البلاد . وأنا أواصل جهودى الشخصية للمساعدة في تحقيق تخفيف للتوتر يرجى أن يساعد على ايجاد حل سلمي . وأنا مطمئن الى أن تقرير البعثة الزائرة التابعة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التي قامت بزيارة المنطقة مؤخرًا ، وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية ، سيساعدان على ايضاح مواطن الخلاف حينما تنظر الجمعية العامة في هذا الأمر مرة ثانية في دورتها العادية المقبلة . ويانتظار ذلك ، آمل أصدق الأمل في أن يبذل جميع الأطراف المعنيين كل ما يمكن من جهد لتقليل خلافاتهم والحفاظ على الهدوء في المنطقة .

وفي الجنوب الافريقي . أدى استقلال موزامبيق واستقلال أنغولا الوشيك الى تركيز الاهتمام بحددة أكثر من أى وقت مضى على المسألتين اللتين لم تحل بعد ، مسألتى روديسيا الجنوبية وناميبيا ، جارتيهما المتاخمتين . ان استقلال موزامبيق يعني ، فيما يعني ، امكان التشدد في تطهيق الجزايات ، وهذا بدوره يجعل من الضرورى وضع برامج كافية لمساعدة موزامبيق في مواجهة مشاكل الاختلال التجارى الذى سيحدث نتيجة لذلك . وينبغي عدم الاستخفاف بمبلغ المساعدة اللازمة . فزامبيا ، التي أغلقت حدودها مع روديسيا الجنوبية في ١٩٧٢ ، ينتظر أن تواجه خسارة قدرها ٣١ مليون دولار ، حتى نهاية ١٩٧٥ . والتضحية العظيمة التي قام بها هذا البلد تنفيذًا للالتزامات التي يفرضها عليه الميثاق لهي شهادة لحكومته وشعبه ، وتستحق من المجتمع الدولي أن يقابلها بسخاء .

ان رفض نظام الأقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية قبول حكم الأكثرية قد حال حتى الآن دون تحقيق الأمانى المشروعة لشعب زيمبابوى . كما أنه أحبط المبادرات التي قام بها عدد من الزعماء الافريقيين للوصول الى حل سلمي وعادل لمصلحة كل من يعنيهم الأمر . ومن المهم أن يستمر الجهد المبذول من أجل عقد مؤتمر دستورى يمكن أن يؤدى الى الانتقال عن طريق المفاوضات وبصورة منظمة الى حكم الأكثرية .

وانا كانت التطورات الأخيرة تهبث على شيء من الأمل في روديسيا الجنوبية ، فلا يمكن أن يقال الشيء ذاته عن الوضع في ناميبيا . فمما يؤسف له أن السنة الماضية لم تشهد أى تحسن في هذا الوضع . لقد تخلفت حكومة افريقيا الجنوبية عن اعطاء مجلس الأمن التأكيدات المتعددة التي طلبها المجلس في كانون الأول / ديسمبر الماضي . وكون هذا الوضع غير مقبول على الاطلاق هو أمر اتضح كل الوضوح أثناء مداوات مجلس الأمن في حزيران / يونيه . ودور الأمم المتحدة في ناميبيا ذواهمية حاسمة ويجب أن لا يسمح بتنحيته أو استبعاده . لذلك فمن المؤمل ، ورغم عجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدبير ما ، أن يتم ايجاد صيغة ما مقبولة تمكن الأمم المتحدة من مواجهة التحدى على نحو ملائم .

ومن أخطر المشاكل في الجنوب الافريقي مشكلة الاستمرار في ممارسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في افريقيا الجنوبية ، الأمر الذى يتعارض مباشرة مع المبادئ التي تضمنها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومع أهداف الأمم المتحدة . وعلى المجتمع العالمى ، والأمم المتحدة بوجه خاص ، مسؤولية المضي باصرار في بذل الجهود لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على التخلي عن هذه السياسة غير الانسانية .

ولقد دعمت الجمعية العامة دائما تطلعات شعب أرخبيل كومورو الى تقرير المصير والاستقلال وأكدت وحدة الاقليم وسلامته . وفي أعقاب الاستفتاء الذى جرى في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ في جزر أرخبيل كومورو الأربع ، وكانت نتيجته التصويت العام بتأييد الاستقلال ، أعلنت الحكومة المنتخبة في ٦ تموز / يولييه ، الاستقلال السيادى للجزر . ومع أنه لم يتم التوصل بعد الى حل نهائي لجميع المشاكل التي تواجه الاقليم ، فان المناقشات فيما بين الأطراف المعنيين مستمرة ، ويؤمل أن تحل المشاكل القائمة لما فيه مصلحة الشعب الكومورى .

وواصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز الانماء الاقتصادى وتقديم المساعدة ذات الطابع الانساني عن طريق مختلف برامجها ومنظماتها في افريقيا . وقد بذلت جهود ضخمة للمساعدة في تخفيف الخسائر والآلام التي سببها الجفاف الفاجع في عدة دول من دول جنوب الصحراء في افريقيا الغربية . وفي الوقت الذى يبدو فيه الجفاف وشيك الانتهاء ، لا يزال هناك كثير يجب القيام به في مجال الانعاش والانهاض . هذا الى أن عناصر كثيرة من منظومة الأمم المتحدة تعمل في تقديم مساعدات الطوارئ في بعض بلدان افريقيا الشرقية ، حيث سبب الجفاف حاجة عاجلة الى العون الانساني .

رابع عشر

لقد تحدثت عن الفترة التي تلت نهاية الحرب في الهند الصينية بوصفها فترة اعادة تقييم وهذو نسبي ، على أنه كان هنالك أيضا جهد متصل للابقاء على عملية تخفيف التوترات وتحسين العلاقات بين اعظم الدول قوة .

ولقد كان توقيع ٣٨ حكومة في هلسينكي على الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوربا شرة جهود مضيئة طويلة في سبيل الاتفاق على مبادئ يمكن بالاستناد اليها الحفاظ على السلم في اوربا وتعزيزه ويمكن على أساسها انماء التبادل الاقتصادى والثقافى الواسع النطاق لى الاهمية الحيوية لتعزيز ذلك السلم . وتشكل الوثيقة النهائية للمؤتمر اعترافا بحقيقتين اساسيتين هما ، في اعتقادى ، صالحتان للانطباق على نطاق عالمي : الأولى هي أن السلم ، حتى حين يتم بلوغه ، يكون مصونا الا بجهود متواصلة يبذلها المعنيون جميعا ؛ والثانية هي أن السلم لا يمكن ضمانه بمحض التوازن العسكرى . وأدراج المبادئ التي تدعولها الأمم المتحدة في المقررات الختامية للمؤتمر يؤكد الدور الجوهرى الذى يجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام به في مد وتوسيع التعاون وفي تخفيف التوترات فيما وراء المستوى الاقليمى كيما يشمل هذا التعاون كامل الكرة الأرضية . على أن تخفيف التوترات بين الدول المتقدمة النمو ، رغم ما له من أهمية وما يبتعثه من أمل ، لن يحقق إمكاناته كاملة حتى يسمح بنقل الموارد البشرية والمادية من الدفاع العسكرى الى الرفاه العام للبشرية . هذا هو الأمل الذى تتطلع اليه ، عن حق غالبية البشر التي لا تزال تعترف بالجوع والمرض كرفيقين يلازمانها آتاء الليل واطراف النهار ؛ وان تحقيق الاستقرار السياسى على مستوى العالم ، وهو ما ينبغي أن يكون الهدف النهائي للانفراج ، يستوجب تطبيقا أوسع لروح التعاون الجديدة ، بما في ذلك تقليل التنافس العسكرى بصورة مطردة .

خامس عشر

ان القضايا الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في عصرنا وثيقة الارتباط بالسعي الى تحقيق الاستقرار السياسي . وفي العام المنصرم ، كان أحد الأحداث الهامة البعيدة المرمى تعميق النقاش فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادي جديد في العالم . فالحوار التفصيلي الذي دار بين الدول الصناعية والدول النامية حول شكل المستقبل الاقتصادي حدث لم يسبق له مثيل في التاريخ . وحول مثل هذا الموضوع الواسع المعقد كان لابد من ابداء آراء متطرفة وربما بقيت المواقف جدد متباعدة . وقبل الآن قلما اختبر دور الأمم المتحدة في تنسيق تدابير الدول في مجموعة من المشاكل على كل هذا القدر من الجوهرية والتنوع .

والمشكلة هنا تطرح علينا سؤالين : هل لدينا ارادة التعاون الواعي في سبيل تنظيم الترابط بين اجزاء العالم والتحكم في هذا الترابط ؟ واذ كان الرد ايجابيا ، فهل في المستطاع في الواقع تحقيق ذلك عن طريق الامم المتحدة ، التي هي المنبر العالمي الوحيد المتاح ؟

والعناصر الاساسية لهذه المشكلة معروفة جيدا ، وهي ستزداد صعوبة وصلابة في كل سنة نتركها فيها بدون حل . ولقد ساعدت المناقشات في اجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة على توضيح هذه العقدة المتشابكة من المشاكل وعلى المصارحة في بسط النهج المتباينة التي تسلكها الدول الأعضاء في حل هذه المشاكل . وبرغم أن هذه العملية أثارت بعض القلق فانها خطوة اساسية أولى نحو أى نهج تعاوني . وسيكون امام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة القادمة مهمة تقييم العقبات والكوابح التي تقف في طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ان الوعي الجديد لهذه المشكلة الاساسية ، ومعه التحول الهائل في توزيع الثروة وتغيير بنية القوة الاقتصادية في العالم ، يوفران فرصة فريدة للعمل . فدعونا نقرر ، بروح من الاهتمام المتبادل والاهتمام المشترك والثقة المتبادلة ، ان لا ندع هذه الفرصة تضيع منا .

لقد ظهرت في السنة الماضية بوادر مشجعة على ان سائر الجهات تبحث عن نهج جديد تعاوني . والمفاوضات في لومي ، ومناقشات الكومنولث ، وعلان منظمة التعاون والانماء الصناعيين بشأن العلاقات مع البلدان النامية كانت مؤشرات في هذا الاتجاه . كذلك سيقوم مؤتمر ليمبا لدول عدم الانحياز بدور حاسم في هذا المجال . وما من شك في أن توفر نهج تعاوني قائم على الانصاف والتفاهم المتبادل يخدم المصالح الطويلة الاجل للجميع أفضل خدمة . فاذا اتبع هذا السبيل ، فسيكون في المستطاع تحويل الوضع الحالي الخطير جدا الى وضع زاخر بالأمل للمستقبل .

سادس عشر

لقد شهد العام الماضي متابعة عقد سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة حول المشاكل العالمية ، ومن بينها مؤتمرات السكان ، والاغذية ، وقانون البحار ، والتصنيع ، والمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة . فالمؤتمر العالمي للسكان القى ضوءا أسطع على علاقات الترابط بين السكان والانماء . وساعد مؤتمر الأغذية العالمي على توجيه الاهتمام الى العناصر الرئيسية لمشكلة الاغذية العالمية

وعلى وضع هيكل للعمل شامل ومتناسق ، بحيث لم يعد هناك وقت تجوز اضاعته في تحويل برنامج عمل مؤتمر الاغذية العالمي الى واقع ملموس . ففي البلدان النامية فجوات غذائية راهنة وقصيرة الأمد ، فضلا عن احتياجات طويلة الأمد يمكن تقديرها من الآن . ولا تزال المجاعة متفشية في مناطق من العالم تبلغ من الاتساع حدا لا يجوز قبوله ، كما أن سوء التغذية متوطن في كثير من الاصقاع . وسيظل في الامكان دائما أن يتكرر فجأة وقوع عجز في عدة محاصيل في آن واحد ، كالذى حدث في عام ١٩٧٢ حتى يتوفر تعهد عالمي لتكوين مخزون غذائي احتياطي ويضطلع بجهد دولي متضافر لمساعدة البلدان النامية على زيادة انتاجها الغذائي .

أما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الذي عقد في ليما فقد أبرز ما للتصنيع من أهمية حاسمة في الانماء ، كما ألقى الضوء على الجهود التي يجب بذلها لتحقيق هذا التصنيع .

ووفرت الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الفرصة لمواصلة الجهود الرامية الى صياغة اتفاقية يتوقع أن تكون واحدة من أهم الاتفاقيات التي وضعها المجتمع الدولي حتى الآن . وبالرغم من انه لم يتحقق بعد فتح حاسم في هذا المجال ، فان من الأهمية القصوى بمكان الحفاظ على زخم عملية التفاوض . ولا سبيل الى المفالاة في وصف ما ينطوي عليه هذا المسعى ، الذي يمس جميع الأمم ساحلية وغير ساحلية ، من تعقيد ومن أهمية للمستقبل .

وقد مثل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، الذي عقد في مكسيكو ، نظرة جديدة وشاملة الى مشكلة من أعرق مشاكل العالم جذورا على صعيد العدالة الاجتماعية والعلاقات الانسانية . وكان من اليسير أن نتنبأ ان هذا المؤتمر سيكون مثار جدل وانه سيجتذب قدرا كبيرا من الاهتمام ، ولكني شخصيا مقتنع بانه كان خطوة كبرى الى الامام . فخطة العمل العالمية وغيرها من التوصيات التي اتخذت في مكسيكو توفر المبادئ التوجيهية وتعد الاطار اللازم لمستقبل العمل على المستوى القومى والمستوى الاقليمي والمستوى الدولي . واني لآمل مخلصا بأن لا نكون قد اقتصرنا على الشروع في السير على طريق ستنتهي الى وضع خاتمة لقرون من الجور والتمييز ، بل أن نكون أيضا على تمام الادراك الآن لتفاعل وضع المرأة مع القضايا الاخرى ذات الأهمية العالمية الملحة .

سابع عشر

وهناك سلسلة لا تنقطع من المطالب ذات الطابع الانساني التي تجاهد منظومة الأمم المتحدة لتلبيتها على خير وجه تستطيعه بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكثير من الوكالات الخيرية . وفي هذه السنة انصرف الاهتمام بوجه خاص الى ما يحتمل أن تحتاج اليه بلدان الهند الصينية في أعقاب الحرب . وقد أوضحت ، وأنا اعرب عن قلقي الشخصي للآلام البشرية والتخريب الذى حدث في تلك المنطقة ، ان الأمم المتحدة على استعداد ، لتقديم المساعدات ذات الطابع الانساني الى جميع شعوب المنطقة بدون اى شكل من اشكال التمييز القائم لأسباب سياسية . وفي الواقع ان مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقومان من مدة بتقديم مثل هذه المساعدات الى سائر الجهات في الهند الصينية . وقد ضاعفت المنظمتان

جهد هما خلال فترة التطورات المثيرة التي وقعت في اوائل هذه السنة ، وعمدت أنا الى انشاء مكتب للتنسيق في مقر الأمم المتحدة لضمان القيام بكل ما يمكن القيام به لتلبية طلبات المساعدة من غير تأخير .

ومنذ انعقد المؤتمر الدولي حول فيتنام في باريس وأنا على اتصال مع جميع الاطراف في الهند الصينية ، وبينهم جمهورية فييتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فييتنام الجنوبية وبغية تيسير أمر توفير المساعدة الانسانية لجميع شعوب المنطقة . وقد كانت هذه الاتصالات نافعة ، واني لآمل ، في الوضع الجديد السائد الآن ، ان تتمكن منظومة الأمم المتحدة ، عند الطلب ، من مساعدة المنطقة بأكملها على النهوض من آثار حرب متطاولة . وقد اوضحت لجميع الحكومات المعنية ان ما تقدمه من طلبات المساعدة سيلبي الى أقصى حدود الموارد المتاحة للأمم المتحدة .

ثامن عشر

ومن الواضح أن هناك حاجة لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة . فهذه القدرة على الجانب السياسي محدودة أساسا بمدى استعداد الدول الأعضاء لأن تمنح المنظمة ما يلزم من السلطة والدعم ولأن تحترم قراراتها . أما على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، فلا مرء في أن من الضروري اجراء شيء من التغيير الهيكلي في بنية المنظومة اذا أردنا النجاح في التصدي للتحديات الجديدة الكبرى التي يفرضها الترابط بين اجزاء العالم على المجتمع الدولي . وأنا أرحب بجهود الحكومات الرامية الى جعل منظومة الامم المتحدة أداة أكثر فعالية ، وسيكون هذا جانباً هاماً من جوانب عمل الدورة الاستثنائية السابعة . وقد قرأت بعناية تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة . ومن المؤكد أن هذا التقرير سيوفر أساساً مفيداً لتقييم التغييرات اللازمة ، كما سيساعد الحكومات في تقرير اتجاه التطور الذي تريده لهذه المنظومة .

والتغيير الهيكلي مرغوب فيه اذا جعل منظومة الامم المتحدة أكثر فعالية واقل تكاليف . بيد أنه لا بد من التحليل الدقيق للتغييرات المقترحة ومن التمهيد التفصيلي لآثارها الاجرائية والادارية والمالية بل والسياسية . ولا شك ان هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة منظومة الامم المتحدة ، بيد انني اراني مضطراً الى القول من جديد بأن التغييرات الهيكلية أو التنظيمية لن تحقق هذه الغاية اذا لم ترفدها الحكومات بالدعم والتفهم ولم تقم ببذل جهد جديد في سبيل اعتماد سياسات متناسقة في مختلف الهيئات التي تتشكل منها منظومة الأمم المتحدة .

تاسع عشر

ان تنامي الخدمة المدنية الدولية جزء لا غنى عنه من تطور الأمم المتحدة . وطبيعي أن نمو الامانة العامة ، كنمو غيره من جوانب المنظمة ، انما جاء معبرا عن التغييرات الهائلة التي حدثت خلال السنوات الثلاثين من وجود المنظمة كما جاء استجابة لتلك التغييرات . فالزيادة الضخمة في عدد اعضاء المنظمة ، والتوسع المستمر في نطاق اعمالها ، وتضاعف كثافة المؤتمرات الدولية ، والاضطلاع بمسؤوليات جديدة في حالات الطوارئ ، والموجات والاتجاهات السياسية لهذه الفترة كل ذلك قد أثر بالضرورة على كيفية بناء الامانة العامة وعلى طريقة عملها .

ولقد كان من التحديات التي ما فتئت تواجه الأمين العام بعد الأمين العام هدف بناء جهاز من موظفين دوليين على أعلى مستوى من الكفاءة والاختصاص والنزاهة ، مسؤولين أمام المنظمة وحدها وموزعين على أوسع أساس جغرافي ممكن . وفي الوقت الذي كان فيه التقدم في هذا المجال مطردا على ما أعتقد ، فإنه لا تزال هناك حاجة مستمرة لتحسين الوضع في هذه الجوانب الرئيسية الثلاثة كلها . وفي كثير من الأحيان يكون من الصعب ، لسبب أو آخر ، الحصول على خدمات أفضل المرشحين المحتملين للمناصب الهامة . وكون الأمم المتحدة منظمة سياسية بالدرجة الأولى يعرض الأمانة العامة حتما لضغوط من كثير من الجهات ، وإن كنت أعتقد أن الحكومات قد بذلت بوجه عام جهودا ضخمة لاحترام أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠٠ من الميثاق ، التي يتعهد الأعضاء بمقتضاها باحترام السمة الدولية للصرف لمسؤوليات الأمين العام وموظفي الأمانة العامة ، وبمقدم السعي إلى التأثير عليهم في ادائهم لمسؤولياتهم . وهناك ، فيما أعتقد ، اعتراف واسع النطاق بأن استقلال الأمانة العامة وموضوعيتها يخدمان مصلحة جميع الدول الأعضاء على أفضل الوجوه في المدى الطويل .

وكان من الطبيعي أن يخلق توزيع الوظائف على أساس جغرافي واسع مشاكل كثيرة ، وخاصة في وقت يشهد زيادة سريعة في عدد الأعضاء . وإن اهتمام الحكومات بأن يكون لها عدد مناسب من مواطنيها يعمل في المنظمة يعد مقياسا للأهمية التي تعلقها هذه الحكومات على أعمال الأمانة العامة . وهذا أمر يجب أن ينظر إليه كعامل إيجابي حتى عندما يكون سببا في خلق بعض المصاعب وخيبات الأمل المؤقتة . وبالرغم من تحقق تقدم كبير في هذا الشأن ، فليس ثمة شك في ضرورة مواصلة الجهود لتحسين الوضع .

وهناك جانب واحد من جوانب توزيع الوظائف كان التقدم فيه حتى الآن دون المستوى المطلوب . وأنا أشير بذلك إلى توظيف النساء ، ولا سيما في المستويات العليا من الأمانة العامة . وبالرغم من مواجهة مصاعب حقيقية جدا في هذا الصدد فأنني سأواصل جهودى وأجدد هــا ، بمساعدة ومؤازرة الدول الأعضاء ، للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل التوسع في توظيف النساء في الأمانة العامة .

ومن الواضح أن تكوين خدمة مدنية دولية في إطار المبادئ التوجيهية التي وضعها الميثاق لمنظمة تضم قرابة ١٤٠ من الدول الأعضاء يشير مشاكل جسيمة متواصلة . ومن الصعب ، والحالة هذه ، تحقيق الهيكل الوظيفي المرضي الذي يتوفر للخدمة المدنية القومية الحسنة الإدارة ، وهذا أمر كثيرا ما يكون سببا لثبوت العزيمة لدى أعضاء الأمانة العامة أنفسهم ، ولدى المسؤولين عن ادارتها ، وأحيانا لدى الدول الأعضاء أيضا . والاهتمام والجهد المتواصلان هما وحدهما الكفيلان بالتغلب إلى درجة ما على الصعوبات الملازمة لطبيعة المشكلة . وسيساعد إنشاء لجنة الخدمة المدنية المدنية الدولية كثيرا على تعزيز ودعم جهودنا في هذا الصدد .

والأمانة العامة تتكون الآن من مجموعة من الرجال والنساء المتفانين المجتهدين المجربيين الذين قاموا بدور حيوي في تطوير المنظمة . وعلى هذا الأساس المتين ، ويتفهم الدول الأعضاء ودعمها ، أعتقد أننا نستطيع مواصلة التقدم نحو تكوين جهاز خدمة مدنية ممتازة ودولية حقا .

لا يزال الوضع المالي للمنظمة يثير القلق . فلقد كان من آثار التضخم وتقلبات العملات أن زادت متطلبات الميزانية العادية بمعدل يتجاوز بكثير معدلات الزيادة في السنوات السابقة الأكثر استقراراً . وفي الوقت ذاته ، تواصل الدورات المتتالية للجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى إضافة مسؤوليات جديدة إلى تلك التي تضطلع بها الأمانة العامة من قبيل . ولا معدى عن أن تكون النتيجة حدوث زيادة في الميزانية العادية للمنظمة بمعدل يزيد كثيراً على ما كان يعقل توقعه حتى من وقت لا يتجاوز خمس سنوات أو عشر .

وفي الوقت الحاضر ، لا تزال المنظمة تجد نفسها في وضع ليس لديها فيه أموال احتياطية تستطيع السحب منها عند الحاجة . فلقد نضب كليا صندوق رأس المال المتداول . ولم تشر خلال السنة الماضية الجهود المتكررة لانتهاء أو تخفيف العجز المتراكم ، إذ كان آخر تبرع لهذا الغرض هو الهبة السخية التي قدمتها الحكومة اليابانية بمبلغ ١٠ ملايين دولار في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ . واسراع الدول أو إبطاؤها في دفع أنصبتها المقررة عامل هام آخر في ضمان تدفق النقد لمواجهة احتياجات المنظمة من شهر إلى شهر ؛ وهو أحيانا عامل مكرر .

ولقد أشرت من قبل في هذه المقدمة إلى بعض المصاعب المالية التي نواجهها في تعهد قوات صيانة السلم . ونجد بوجه خاص أن الصعوبات المتعلقة بتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد بلغت مرحلة حرجية لأنه كان على هذه القوة أن تعتمد كليا طوال السنين الماضية على تبرعات الدول الأعضاء ، وقد قصرت هذه التبرعات عن مستوى المبالغ اللازمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤوليات المتعاظمة التي كان على القوة أن تتحملها في السنة الماضية .

وأنا آمل أن ينظر بجدية في وضع نهج جديد لمعالجة المشاكل المالية للمنظمة في الدورة المقبلة للجمعية العامة عملاً على زيادة سلامة مستقبل الحالة المالية للمنظمة وتعزيز قدرتها على النهوض بالمهام المطلوبة منها بصورة فعالة .

ويتعين أن يكون الهدف المباشر لمثل هذا النهج ضمان التسديد الفوري والكامل للاشتراكات المقررة . كما ينبغي أن تستمر الجهود لانتهاء العجز المتراكم . فإذا أمكن تحقيق هذين الهدفين ، فإن المنظمة ستواجه المستقبل باطمئنان مالي أكبر مما توفر خلال سنواتها الثلاثين الأولى .

واحد وعشرين

إن من المعترف به على نطاق واسع أنه لا يوجد في عالمنا الحاضر بديل مقبول ، ففي العلاقات الدولية ، عن مبادئ وإجراءات الأمم المتحدة . فالنقاش والالتقاء على الحلول الوسط هما البدylan الوحيدان المعروفان للاضطهاد والتنازع وارقة الماء . والدبلوماسية الأحادية والثنائية لم يعودا كافيين بل يجب استكمالهما بعمل جماعي ودبلوماسية متعددة الأطراف . كل هذا اعترفت به ، من حيث المبدأ ، حكومات الدول الأعضاء بانضمامها إلى الميثاق . وكلما مر

يوم ، نرى احكام الظروف تجبر حكومات العالم أيضا على الاعتراف بترابطها المتزايد . ولقد اعترف بهذا أيضا في الانشطة الاخيرة للامم المتحدة ، وهو المحور الواضح لمناقشات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة .

على أنه لا يزال هناك ، عمليا ، تلكؤ جلي في العمل بمقتضى هذه المبادئ المعترف بها بصورة عامة . ولم يسبق قط للحاجة الاساسية الى احداث تغيير جوهري في الطريقة التي تسير بها الامم علاقاتها بعضها ببعض أن كانت يمثل هذا الجلاء وهذا الالحاج ، ومع ذلك تستمر انماط السلوك القديمة ، وقد شاعت حالة من انعدام الثقة المتبادلة من شأنها ان تسد الطريق في وجه كل منهج جديد وسيكون من المحتوم ، كلما تقدمت الامم المتحدة في العمر وظلت كثير من المشاكل الطويلة الامد في جميع الميادين في جدول اعمالها من غير حل أن تولد الخيبة وانهيار الأمل في نزوعا خطرا الى الاكثار من اتخاذ اجراءات متطرفة قصيرة الأجل بصرف النظر عن عواقبها الطويلة الأجل .

ان لنا في الامم المتحدة من المزايا ما لم يكن لمنظمة دولية سابقة . فالامم المتحدة توشك أن تبلغ العالمية . وهذا يوفر منبرا يمكن أن يسمع من عليه صوت جميع الأطراف ، وملتقى يتيسر للاتصالات المباشرة بين الخصوم ان تجرى على صعيد مشترك ومساعدة ودعم الآلية المتعددة الأطراف . وأمل كبير جدا في أن لا تؤدي الاخفاقات التي ذكرتها توا ، على مالها من الأسباب المفهومة ، الى تناقص قدرة المنظمة على النفع في معالجة المشاكل الصعبة .

والمزية الاخرى لمنظمتنا هي اتاحتها لامكانية الاستماع لجميع الأطراف في موضوع خلافي وتزويد الجمهور العالمي بصورة للعالم كما هو وللعالم كما يمكن أن يكون أشمل بكثير جدا مما كان ممكنا من قبل ابدا . وقد يخلق هذا أحيانا القلق والاحتكاك أيضا ، ولكن العلاقات الدولية اليوم فيها من الصراحة والانفتاح ما يرجى أن يؤدي الى جعل الجمهور أفضل فهما للمشاكل التي علينا أن نواجهها معا .

ويبدو من المحتمل أن تستمر التغيرات الكبرى في العلاقات السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية في داخل الدول وفيما بينها . ويبدو أيضا من المحتمل أن يواصل العلم والتكنولوجيا فتح آفاق جديدة من المعرفة وامكانيات جديدة يمكن استخدامها للخير أو للشر على السواء . وليس شمة شك في أن المشاكل الاساسية ، كالفقر والضغط السكانية ومدى توفر الاغذية ، ستراغقا لسنوات كثيرة قادمة . وفي هذا العصر الثوري يأتي كل جيل جديد بأفكار خاصة به عن القيم الانسانية الاساسية التي يقوم عليها المجتمع الانساني كما يأتي كل جيل بتحدياته لهذه القيم .

وفي حقبة من هذا النوع لا توجد وظيفة ، باستثناء وظيفة صيانة السلم العالمي وتخفيف الخطر الجسيم المتمثل الآن في التسليح ، يمكن أن تكون أدم من وظيفة تيسير التغيرات السلمية البناءة .

ومن السهل قبول هذا النوع من التعميمات التي لا تشوبها شائبة ومن المبادئ التي لا يمارى في صحتها انسان . ولكن من سوء الحظ أن عالم السياسة والشؤون الانسانية الجامد لا يتحول بمثل هذا اليسر الى الجدول الهادئة الوادعة التي ترويهها مآهل المثالية والمنطق الواقعي السليم .

هذا هو السبب الاساسي لاجساس اللاواقعية الذي ذكرته من قبل والذي يستشعره كثير من الناس وهم يشهدون مداولتنا .

ان تكون الامم المتحدة قد بقيت ثلاثين سنة حتى الآن ونمت وتكيفت مع عالم متغير ليس بالانجاز الهين لمنظمة دولية . وليس بالانجاز الهين أيضا أن تكون قد منعت حربا عالمية ثالثة في كوكب مدجج فعلا بأسلحة الدمار . وأن نكون قد شرعنا في محاولة لفهم أنفسنا وفهم بعضنا بعضا وفهم مشاكلنا المشتركة على وجه أفضل تطور يحق لحكومات الدول الاعضاء أن تفخر به .

ولكن يتعين علينا الآن أن ننقل من المداولات الى العمل ، ومن المجابهة الى التعاون ، ومن التصريحات البليغة بالولاء للمبادئ الى مهمة أصعب بكثير هي جعل هذه المبادئ حقيقة واقعة . اننا جميعا نعترف في قرارة أنفسنا أن الأمم المتحدة لن تشغل المكانة المركزية التي يجب أن تشغلها في حياة المجتمع العالمي ، وانها لن تفي بالدور الذي قصد بها أن تشغله ، ما لم تصبح الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من الهيئات ، ولمدى أبعد بكثير مما هي عليه الحال في الوقت الحاضر ، المنبر المركزي لتنسيق السياسات القومية . والى أن يحدث ذلك سيواصل الناس ، مهما عطلت منجزات الامم المتحدة في السنوات الثلاثين الماضية تشكيكهم في صلاحية الامم المتحدة من الناحية العملية حافلة للسلم وقيمة على المستقبل .

كورت فالدهايم
الأمين العام

١١ آب / اغسطس ١٩٧٥

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
